

المقدمة

لئن تخطت الولايات المتحدة الأمريكية طور الاقتصاد الصناعي، على غرار العديد البلدان المتقدمة، لتحل صدارة بلدان الشمال ذات الاقتصاد ما بعد الصناعي، فإن التحولات الهيكلية والقطاعية والمجالية التي شهدتها صناعاتها جعلتها تحافظ على مكانتها الأولى في العالم كأول قوة صناعية. فما هي أبرز التحولات الهيكلية والقطاعية والمجالية للصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية؟

I- التحولات الهيكلية للصناعة الأمريكية

1 - تحولات هيكل المؤسسات الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية :

• التحولات الهيكلية للمؤسسات الكبرى:

- نزعة المؤسسات الصناعية نحو الاندماج والتركز والعلمقة: تعدّ بنية المؤسسات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ودرجتا الاندماج والتفاعل العاليتين بين الأنشطة الاقتصادية من أسس التحولات الهيكلية للمؤسسات الأمريكية. وشملت نزعة التركيز والعلمقة كل مجالات الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية سواء بالنسبة إلى شركات الصناعات الجوفضائية التي تزايدت قوتها عن طريق عمليات الشراء والاندماج (مثل عملية شراء شركة بوينغ لمنافستها لوكيد مارتان سنة 1997 والتي أفضت إلى تكوين أقوى شركة جوفضائية في العالم)، أو شركات الصناعات الميكانيكية والتي عملت على تجاوز أزماتها خلال سبعينات بتنوع انتاجها بالاستثمار في صناعات التكنولوجيا العالية وإبرام عقود شراكة وتحالف مع شركات صناعة السيارات اليابانية (تحالف جنرال موتور - طويوتا، فورد - مازدا) وعمليات الاندماج مع شركات صناعة السيارات الألمانية (كرايسلر - دايملر)، وحتى شركات الصناعات التعدينية (مثل يو أس ستيل)، ووقفت في تجاوز أزماتها بفضل إعادة الهيكلة والتأهيل وتنويع الأنشطة والانفتاح على رأس المال الأجنبي وخاصة منه الياباني للحفاظ على مكانتها المرموقة عالميا.

- بروز عدة شركات عبر قارية مهيمنة عالميا: أفضت إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى الأمريكية وعمليات الشراء والاندماج والتحالف إلى بروز شركات عملاقة مهيمنة عالميا، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ست شركات ضمن العشر الأولى في العالم في الصناعات الجوفضائية (بوينغ، يوناتد تكنولوجي، لوكيد مارتان، نورث غرومن، رايتيون، جنرال دينمكس)، وتهيمن شركاتها (أي بي أم وميكروسوفت وهالوت باكارد) على صناعة المعلوماتية، وتسيطر الشركات الأمريكية لصناعة السيارات "الثلاث الكبار" (جنرال موتور، كرايسلر، فورد) على السوق الداخلية الأمريكية وكذلك العالمية.

← لئن مكّنت عمليات إعادة الهيكلة والاندماج والتحالف الشركات الأمريكية الكبرى من المحافظة على مكانتها العالمية، فإنها أسهمت بالتوازي في تراجع الهيمنة الأمريكية المطلقة في ظل احتداد المنافسة العالمية من شركات باقي الثالوث وبعض شركات الدول الصاعدة.

• حيوية المؤسسات الصغرى والمتوسطة:

ترتكز قوة الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية على حيوية المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تعدّ حلقة هامة تجسّد روح المبادرة والمقاولة الساندة لدى الأمريكيين، وعلاوة على اسهامها في الانتاج، فإنها توفر النسبة الأكبر من مواطن الشغل، وتعزّز القدرة التنافسية للشركات الكبرى التي تربطها بها عقود المقاولة الساندة. وتكمن مزايا الشركات الصغرى والمتوسطة كذلك في قدرتها على التأقلم السريع مع تحولات السوق الداخلية متغيّرات الطلب العالمي، إلى جانب دورها كيوثقة حاضنة للابتكار والتجديد عزّزت التفوق التكنولوجي الأمريكي.

2 - ترابط واندماج القطاع الصناعي مع بقية القطاعات الاقتصادية وتدعم البحث العلمي:

- بروز مركب عسكري صناعي قوي: تندمج ضمنه كبرى شركات العتاد العسكري والصناعات الجوفضائية وبعض صناعات التكنولوجيا العالية ومعاهد البحث، وتنجز الجانب الأكبر من نشاطاتها في إطار المقاولة الساندة لتلبية طلبيات وزارة الدفاع الأمريكية التي شجعت تركّزها وموّلت عملية إعادة هيكلتها خلال الثمانينات. كما تستفيد شركاتها من خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وتدفع في اتجاه مزيد الترفيع في النفقات العسكرية، مما يزيد في تجذير المركب العسكري الصناعي، ويضمن القوة الانتاجية وديمومة النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية.

- بروز مركب فلاحى- صناعى- خدمى ناجح: جسّد ترابط القطاعات الاقتصادية وبلوغها درجة الاكتمال والفعالية، تمثّل فيه المستغلات الفلاحية حلقة المحورية ويرتبط في الحلقة العليا والحلقة السفلى بالأنشطة الخدمية والصناعية.

- تنامي أنشطة البحث العلمي والتطوير: أمّنت منظومة البحث والتطوير للولايات المتحدة السبق والتفوق التكنولوجيين في الميدانيين العسكري والمدني، إذ تخصّص أكثر من 2.6% من الناتج الداخلي الخام للبحث والتطوير. وتزداد نجاعة مردودية هذه المنظومة ونشاطها بفضل تعاضد جهود عدّة الأطراف، فعلاوة على القطاع الخاص والمؤسسات الصناعية (2/3 النفقات) ومعاهد البحث (أهمية نفقات البحث النظري والتطبيقي)، انخرطت الدولة في تمويل مجهود البحث (أهمية النفقات الفدرالية في الميدانيين المدني وخاصة العسكري).

مكنت التحوّلات الهيكلية من محافظة الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية على طاقتها الانتاجية الصناعية العالية وعلى مكانتها العالمية المرموقة، رغم اشتداد المنافسة اليابانية والأوروبية ومنافسة بعض الدول الصاعدة.

II- التحوّلات القطاعية

1. بروز صناعات الجيل الثالث:

- تفوق الصناعات الجوفضائية: تجسّم القوة الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها عالمياً، بفضل تنامي نفقات البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي وقوة شركاتها عبر القطرية واندماجها ضمن مركب عسكري صناعي قويّ. وتستند إلى تنوّع انتاجها، فعلاوة على الطائرات المدنية، تنتج العتاد العسكري ومعدات غزو الفضاء والأقمار الصناعية (توفر المبيعات العسكرية أكثر من نصف رقم المعاملات).

- أهمية الصناعات المعلوماتية: تتميز بتنوّع انتاجها وبأهمية نصيبها في تكوين الناتج الداخلي الخام الصناعي (10% سنة 2005)، وتستند إلى قوة الشركات عبر القطرية التي تتركز بالأقطاب التكنولوجية (القطب التكنولوجي على الطريق 128 حول بوسطن، سيليكون فالي بكاليفورنيا، سياتل...)، زادت في دعم صناعة الحواسيب الكبيرة ومنظومات الاستغلال والبرمجيات والتي تحلّ فيها موقع الصدارة عالمياً، في نفس الوقت الذي عملت فيه هذه الشركات إلى تدويل صناعة الحواسيب المحمولة والشخصية للحدّ من المنافسة الخارجية.

2. ثبات صناعات الجيل الثاني:

شهدت تحوّلات جوهرية مكنتها من الثبات أمام المنافسة الخارجية وخاصة بالنسبة إلى:

- الصناعات الكيماوية: تستند إلى قوة شركاتها عبر القطرية وتنوّع أنشطتها سواء في مجال الصناعات البتروكيماوية (تمتلك الولايات المتحدة أول طاقة تكرير في العالم)، أو صناعة الأسمدة الكيماوية (أول منتج عالمي لمشتقات الفسفاط) والمبيدات والمطاط الاصطناعي (أول منتج عالمي). وتجسّم شركات صناعة الأدوية الأمريكية أحد مظاهر قوة الصناعة الكيماوية (خمس شركات ضمن قائمة العشر الأولى عالمياً).

- صناعة السيارات: تمكّنت من تجاوز الأزمة الحادة التي عرفتها خلال سبعينات القرن الماضي، وقامت شركاتها بتطوير تقنيات الانتاج باعتماد الروبوتية والمقاولة الساندة، كما سعت في نفس الوقت إلى تنويع انتاجها بالاستثمار في صناعة التكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى الاندماج مع الشركات العالمية. وقد يسّرت هذه الاجراءات لصناعة السيارات الأمريكية استعادة تفوقها العالمي، رغم احتداد المنافسة الأجنبية خاصة اليابانية والأوروبية.

3. صمود صناعات الجيل الأول:

كان صمود صناعات الجيل الأول مكلفاً وتتطلب مجهودات كبيرة سواء بالنسبة إلى:

- صناعة الفولاذ: عرفت الصناعات التعدينية أزمة حادة (1975-1985) بسبب المنافسة القوية للبلدان الصناعية الجديدة وارتفاع قيمة الدولار، ولحمائيتها من الانهيار تدخلت الحكومة الفيدرالية وفرضت نظام الحصص على واردات الفولاذ، كما سعت شركاتها إلى تأهيل مصانعها والتخفيض من أجور عمالها وإعادة توطينها داخل المجال الأمريكي، وتنويع نشاطاتها والانفتاح على رأس المال الأجنبي. ونتيجة لهذه التحوّلات تمكّنت صناعة الفولاذ الأمريكية من المحافظة على مكانتها العالمية المرموقة (10% من الانتاج العالمي وتحتل المرتبة الثالثة عالمياً).

- صناعة النسيج: شهدت بدورها أزمة حادة وتراجعا كبيرا في انتاجها بسبب المنافسة الأجنبية من الأقطار الآسيوية وخاصة الصين الشعبية، ولحمائيتها تدخلت الحكومة الفدرالية في 2005 لفرض نظام الحصص على واردات النسيج الصينية مناقضة بذلك مبدأ الاقتصاد الحر، وعملت مؤسساتها على إعادة توطينها داخل المجال الأمريكي مستفيدة من ضعف كلفة الانتاج الناجمة عن تشغيل اليد العاملة غير الشرعية أو المنتمية للأقليات (مثل مصانع النسيج بالجنوب وخاصة على الحدود الأمريكية المكسيكية بالمدن التوأّم "الماكيلادوراس"....).

- الصناعات الغذائية: باعتبارها أقل عرضة للمنافسة الأجنبية تمكّنت الصناعات الغذائية من المحافظة على مكانتها المتميزة في الاقتصاد الأمريكي. ولئن تتميز هذه الصناعات بأهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة، فإن بعض شركاتها ارتقت إلى مصاف الشركات العالمية.

III- التحوّلات المجالية

1 - بروز إقليم حزام الشمس: يتكوّن من الأقاليم الطرفية بالجنوب على خليج المكسيك (ولايتي فلوريدا والتكساس ...) وواجهة المحيط الهادي (ولايتي كاليفورنيا وواشنطن)، تطور وزنه الصناعي ليصل إلى 47% من الانتاج الصناعي الأمريكي (16% بالنسبة إلى واجهة المحيط الهادي و31% بالنسبة إلى الجنوب). ويعود تنامي الوزن الصناعي لحزام الشمس إلى مفعول المحيط العام العلمي منه (أقطاب التكنولوجيا مثل السيليكون فالي بكاليفورنيا وسياتل والقطب التكنولوجي بالجنوب مقر وكالة ناسا) والطبيعي (مناخ شمس ودافئ، ثروات هامة) والبشري (اليد العاملة الرخيصة من المهاجرين المكسيكيين الشرعيين وخاصة غير الشرعيين)، إضافة إلى تشجيعات الحكومة الفدرالية واعتمادها سياسة اللامركزية الصناعية، هذا إلى جانب انفتاح هذا الإقليم على واجهة المحيط الهادي المتميزة بديناميكيّتها وانفتاحها على الاسواق الآسيوية، فتطورت به الصناعات البيتروكيماوية بالتكساس (هوستن) وصناعة النسيج (على الحدود الأمريكية المكسيكية حيث نشأت

المدن التوأمة "الماكيلادوراس"، وعرفت فيه الصناعات التكنولوجية خاصة تطورا نوعيا ولاسيما الصناعات الجوفضائية بسياتل وصناعة المعلوماتية بالسيليكون فالي بكاليفورنيا.

2 - إعادة التوطن في اتجاه المحيط الأطلسي والبحيرات الكبرى: يمثل الشمال الشرقي (الولايات الـ19 الواقعة بين الساحل الأطلسي والبحيرات الكبرى) أول إقليم صناعي، غير أنه شهد أزمة حادة في سبعينات القرن العشرين بسبب تهزم هياكل صناعاته والمنافسة الأجنبية. وأدت هذه الأزمة إلى إعادة توطين بعض الفروع الصناعية خاصة النسيج والتعدين وظهر "البور الصناعي"، وأفضى ذلك إلى تراجع نصيبه في الشغل الصناعي من 55% إلى 42%. وعملت المؤسسات الصناعية بهذا الإقليم على تجاوز الأزمة بانفتاحها على رأس المال الأجنبي، وخاصة بفضل مجهودات البحث والتطوير وإعادة الهيكلة وإعادة التوطين والتي شملت الصناعات القديمة (مثل النسيج والتعدين)، والصناعات الجيل الثاني (السيارات بمدينة ديترويت حيث توطن ثلاث أكبر شركات لصناعة السيارات في العالم وهي جنرال موتورز وكرايسلر وفورد)، ولاسيما الصناعات المتطورة بالمناطق الصناعية الجديدة المختصة في المنتجات ذات التكنولوجيا العالية ومنها منطقة القطب التكنولوجي على الطريق 128 حول بوسطن، ليستعيد الشمال الشرقي حيويته.

← رغم تراجع وزنه الصناعي ما يزال إقليم الشمال الشرقي يحافظ على مكانته المرموقة وطنيا وعالميا.

3 - تدويل الإنتاج في بعض الفروع الصناعية: لم تقتصر التحولات المجالية التي عرفتها الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية على إعادة التوطين داخل المجال الأمريكي، بل شملت كذلك إعادة توطين بعد القطاعات الصناعية على المستوى العالمي، وذلك بتدويل إنتاج بعض الفروع الصناعية للحد من المنافسة الأجنبية والاستفادة من ضعف تكلفة الإنتاج (اليد العاملة، المواد الأولية المنجمية منها والطاقة، الاقتحام المباشر للأسواق...). وشمل هذا التدويل خاصة:

- صناعة الحواسيب الشخصية والمحمولة: قامت الولايات المتحدة ترحيل هذه الصناعة وتدويلها وتوطينها ببعض بلدان أمريكا اللاتينية والأقطار الصناعية الجديدة بشرق وجنوب شرق آسيا، وهو ما يفسر تراجع التشغيل في هذا القطاع بـ27.5% في ظرف 15 سنة.

- صناعة السيارات: قامت عديد الشركات صناعة السيارات بإغلاق المصانع غير المربحة، و إبرام عقود شراكة وتحالف مع شركات صناعة السيارات اليابانية (تحالف فورد-مازدا مكن من تصنيع سيارات من نوع فورد باليابان)، والاستثمار بأسواق أوروبا الغربية (فورد بألمانيا) وبالبلدان الصاعدة (البرازيل، الأقطار الصناعية الجديدة...) التي يشهد فيها الاقبال على استهلاك السيارات نموا حثيثا.

- صناعة النسيج: للاستفادة من انخفاض كلفة اليد العاملة والصمود أمام المنافسة الأجنبية، عمدت بعض شركات صناعة النسيج إلى إعادة توطين بعض عمليات إنتاج الملابس التي تتطلب يد عاملة كثيرة بالخارج وخاصة ببلدان جنوب شرق آسيا، مبقية وظائف التقرير وتصميم النماذج بالولايات المتحدة الأمريكية.

← تحولات أكسبت الصناعة الأمريكية القدرة على المنافسة العالمية والمحافظة على الريادة في العالم.

الخاتمة:

برهنت التحولات الهيكلية والقطاعية والمجالية على قدرة الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وعلى التأقلم مع متغيرات السوق الداخلية والعالمية، ومزيد الاستفادة من التقسيم العالمي الجديد للعمل. ومكنتها هذه التحولات من المحافظة على موقع الريادة العالمية ومزيد تدعيم نفوذها العالمي.

التقديم

أربع وثائق اقتصادية تتعلق بالأدفاق المالية العالمية، وردت بمنشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية في تقرير الاستثمار المالي لسنة 2012، تتمثل الثلاث الأولى في جدول احصائية الأول منها جدول احصائي تطوري والثاني والثالث جدولان احصائيان ثابتان، وتبرز تطور قيمة الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد وقيمة المساعدة العمومية من أجل التنمية والتحويلات المالية للمهاجرين في العالم بين 1990 و2011 (بالمليون دولار) وتفاوت توزع نسب الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب سنة 2011، وتباين توزعها حسب المناطق بالجنوب في نفس السنة، في حين يوضح النص دور الشركات عبر القطرية في تطور الأدفاق المالية العالمية. فماهي خصائص الأدفاق المالية وماهي مظاهر تطورها؟ وماهي خصائص التوزع المجالي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب وداخل المناطق الجنوب نفسها؟ وماهو دور الشركات عبر القطرية في تطور الأدفاق المالية العالمية؟

I- تعريف الأدفاق المالية العالمية وتطورها بين 1990 و 2011:

1- تعريف الأدفاق المالية:

- تتمثل الأدفاق المالية غير المرتبطة بالتبادل التجاري في رؤوس الأموال التي تنتقل عبر العالم وتنتزع إلى:
- الاستثمار الأجنبي المباشر: استثمار طويل المدى (أكثر من 7 سنوات) أو المتوسط (من 2 إلى 7 سنوات)، توظفه الشركات عبر القطرية ببلد غير بلدها الأصلي لشراء مؤسسة اقتصادية أو حصة من رأسمالها لا تقل عن 10% أو لبعث فروع وحدات انتاجية جديدة تابعة لها، كما يضم القروض التي تمنحها الشركة الأم لفروعها والمرايح التي يعاد استثمارها بالخارج، ويتكون:
 - الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر: الاستثمارات المباشرة التي تغادر بلدا ما باتجاه الخارج خلال فترة زمنية معينة (سنة أو أكثر) وتجسد قدرة شركاتها على الاستثمار بالخارج.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: الاستثمارات المباشرة التي ترد على بلد ما خلال فترة زمنية (سنة أو أكثر) وتدلل على قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر القطرية.
 - المساعدة العمومية من أجل التنمية: تتكون من الهبات العينية والمالية والقروض طويلة المدى التي تمنحها الأقطار الغنية والمنظمات الدولية بنسب فائدة ضعيفة إلى البلدان الفقيرة، خصوصا الأفريقية منها، لتمويل مشاريع التنمية، كما يعتبر شطب ديون بعض هذه البلدان من أشكال المساعدة من أجل التنمية.
 - التحويلات المالية للمهاجرين: هي ما يحوله المهاجرون من أموال إلى بلدانهم الأصلية.

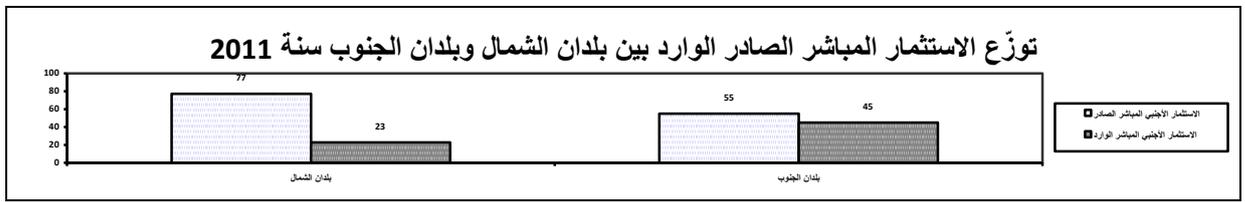
2- تطورها:

- نمو مطرد للاستثمار الأجنبي المباشر بين 1990 و 2011: سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا خاصة منذ التسعينات، وشمل هذا التطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والذي تضاعفت قيمته أكثر من 5 مرات ومرّ من 241 إلى 1694 مليار دولار فيما بين 1990 و2011، والاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والذي تضاعفت قيمته أكثر من 7 مرات في نفس الفترة. ويعبّر النمو الطرد لأدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد على أهميتها في الاقتصاد العالمي ويجسد مظهر من مظاهر ترابط أجزاء المجال العالمي.
- النمو الكبير لقيمة التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم الأصلية، إذ تضاعفت قيمتها بأكثر من 5 مرات نتيجة تزايد عدد المهاجرين بالخارج من أصلي البلدان المتقدمة وبالخصوص من أصلي البلدان النامية.
- بالتوازي سجّلت المساعدات العمومية من أجل التنمية تطورا محدودا حيث تضاعفت قيمتها مرة واحدة، ويوظف الجانب الأكبر منها لتمويل مشاريع التجهيزات الاجتماعية والبنى التحتية ولتخفيف عبء الدين بالبلدان الفقيرة الأكثر مديونية.
- نسق متباين: رغم تطور قيمة مختلف أصناف الأدفاق المالية، فإن نموها كان بأنساق متباينة، فلئن نمت أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منه والوارد (تضاعفت على التوالي بأكثر من 7 مرات وأكثر من 5 مرّات) بنسق سريع جدا لارتباطها بقيمة الأرباح التي توفرها للشركات عبر القطرية، بالتوازي مع النمو السريع لتحويلات المهاجرين وإن كانت أقل حجما (3/1 قيمة الاستثمار المباشر الصادر أو الوارد)، فإن أدفاق المساعدة العمومية من أجل التنمية تطورت بنسق بطيء (تضاعف مرّة ونصف)، كما أن قيمتها لا تتعدى 12/1 من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة أو الواردة.

◀ إن تطور الأدفاق المالية سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة صادرة وواردة أو تحويلات مالية للمهاجرين أو حتى المساعدات من أجل التنمية مرتبط بعوامل اقتصادية وتقنية حدّدت قيمتها واتجاهاتها وأسهمت في تباين توزعها المجالي.

II- التوزع المجالي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد بين الشمال والجنوب وداخل مناطق الجنوب:

1- اللاتكافؤ بين الشمال والجنوب:



يظهر التوزع الجغرافي لأدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر تفاوتاً واضحاً بين جزأي العالم وبين مناطقه، إذ يؤكد:

- استثنى بلدان الشمال بأكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وهو ما يعبر عن قوتها المالية وقدرة مؤسساتها عبر القطرية على الاستثمار في الخارج. كما تستقطب بلدان الشمال أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وهو ما يبرهن على جاذبية هذه البلدان للاستثمارات بفضل ما تضمنه من ظروف تشريعية وهيكلية ومؤسسية، وما تتسم به اقتصاداتها وأسواقها من حيوية ونمو.

- محدودية دور بلدان الجنوب، وهي لا تحظى إلا بأقل من ربع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، يعبر ذلك على محدودية قدراتها المالية وعدم قدرة أغلب هذه البلدان على تكوين شركات عبر قطرية قادرة على الاستثمار في الخارج. في المقابل سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة عالية نسبياً (45%) وهو ما يؤكد جاذبية بعض أقطار الجنوب للاستثمارات بفضل ما توفره من يد عاملة رخيصة وظروف تشريعية وطبيعية (الموارد المنجمية والطاقية) ملائمة...

2- توزع متفاوت للاستثمار الأجنبي الصادر والوارد داخل مناطق الجنوب :

- استثنى آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية بالنصيب الأوفر من الاستثمار الوارد والصادر: وقّعت عديد البلدان الآسيوية وخاصة منها الأقطار الصناعية الجديدة بشرق وجنوب شرق آسيا في توفير محيط اقتصادي محفّز على الاستثمار، إذ أنها استقطبت قرابة نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على بلدان الجنوب، يعبر ذلك على الجاذبية الاقتصادية للأقطار الصناعية الجديدة. وتمكّنت هذه الأقطار من توفير نسبة هامة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (14.2%) بفضل توقعها في امتلاك شركات عبر قطرية تستثمر في الخارج...

- ارتفاع نصيب بلدان أمريكا الجنوبية وقدرة بعضها مثل البرازيل على استقطاب الاستثمار الأجنبي الوارد (14.2%)، رغم بقاء قدرة مؤسساتها على الاستثمار في الخارج محدودة نسبياً...

- موقع هامشي للقارة الإفريقية: ما تزال نسبة مساهمة البلدان الأفريقية في الاستثمار المباشر الصادر محدودة جداً (0.2%) بفعل محدودية قدراتها المالية والاقتصادية، كما أنها لم توفّق في استقطاب الاستثمار الأجنبي الوارد (20.8%) بسبب افتقار أغلب أقطارها للبنية التحتية وهشاشة اقتصاداتها...

← كرس تنامي الادفاق المالية ظاهرة العولمة وتكون مجال مالي عالمي مترابط ومتفاوت تتحكّم فيه بلدان الشمال وشركاتها عبر القطرية.

III- دور الشركات عبر القطرية في تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد:

1 - تنامي دور الشركات عبر القطرية:

تلعب الشركات عبر القطرية، وهي التي تحقّق جزءاً من انتاجها ومرابيحها خارج قطرهما الأصلي عبر فروعها المنتشرة في العالم مع احتفاظها بجنسيتها الأصلية، دوراً متنامياً في الاقتصاد العالمي. ومكّن تنامي استثماراتها من تنمية اقتصادات بلدان الاستقبال للاستثمارات الأجنبية خاصة، وبفضل نشاطاتها المتعددة فإنها تسهم هذه الشركات في:

- تنمية التشغيل عبر فروعها المنتشرة في العالم وأصبحت تشغل 69 مليون عامل.
 - تنمية اقتصادات بلدان الاستقبال من خلال الترفيع من رقم المعاملات (إذ بلغ مجموع قيمة المبيعات التي تحقّقها هذه الشركات وفروعها بعد طرح الشراءات والمبيعات الداخلية 28000 مليار دولار) وارتفاع العائدات الضريبية وتنمية الصادرات بهذه البلدان.

2 - دور محوري في أدفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد:

تعدّ الشركات عبر القطرية الطرف الرئيسي في الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، إذ أنها تسيطر على:

- عمليات الشراء والإدماج: عبر عمليات مالية تتمثل في انصهار شركتين ينتج عنها تكوّن شركة جديدة أو في شراء شركة لمجموع الأصول المالية (الأسهم والسندات) وسندات شركة ثانية. وتهدف الشركات عبر القطرية من عمليات الشراء والإدماج إلى اكتساب النفوذ في الأسواق العالمية وتدعيمه وتويع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية والرفع من أرباحها بالاستفادة من مقتصدات الحجم علاوة على اكتساح أسواق جديدة.
 - تدويل الإنتاج: استفادت الشركات عبر القطرية من التقسيم العالمي للعمل الجديد بمزيد تدويل انتاجها عبر فروعها المنتشرة في العالم، وسيطرت ضمنه على انتاج وتصدير الخدمات والمنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية بمزيد الاستثمار في المشاريع الجديدة.

الخاتمة:

تكمّن أهمية هذه الوثائق في إبرازها لظاهرة تنامي الأدفاق المالية كإحدى تجليات العولمة ومظهراً من مظاهر ترابط المجال العالمي، لكن رغم شموليتها فإنها ما تزال مركّزة ببلدان الشمال مجسدة عدم تكافؤ النظام المالي العالمي.